قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٠١ لسنة ١٩٨٢

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعـــة بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تعديل الاتفاقية المؤرخة ١٩٧٩/٣/٢٠ بما يسمح بتخصيص قدره ١٥ مليون دولار وفقا لأحكام الباب الثالث من القانون الأمريكى ٤٨٠ الخاص بفائض الحاصلات الزراعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المـادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة الموقعـــة بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تعديل الاتفاقية المؤرخة فى ١٩٧٩/٣/٢٠ بما يسمح بتخصيص ١٥ مليون دولار، وفقا لأحكام الباب الثالث من القانون الأمريكى ٤٨٠ الخاص بفائض الحاصلات الزراعية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٤٠٢ (٥ أكتوبر سنة ١٩٨٢)

حسنى مبارك

سفارة الولايات المتحدة الأمريكية

القاهرة فى ٢٤ مايو ١٩٨٢

أصحاب السعادة

أتشرف بأن أشير إلى اتفاقية الباب الثالث من القانون ٤٨٠ بشأن الغذاء من أجل التنمية والموقعة بين حكومتينا فى ٢٠ مارس ١٩٧٩ والمعدلة وأقترح إدخال تعديلات أخرى على الاتفاقية، وذلك على الوجه التالى :

(أ) الجزء الثانى ــ أحكام خاصة :

(١) بند ١ ــ قائمة السلع :

يضاف الآتى تحت الأعمدة المناسبة "قمح ١٩٨٢ ــ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ، ١٥,٠٠٠، وفى السطر التالى تحت عنوان " الجملة " تحذف " ٢٨٥,٠٠٠,٠٠٠ ــ ٤٥,٠٠٠ واستبدالها " ٣٨٥,٠٠٠,٠٠٠ ــ ٦٠,٠٠٠ " .

(٢) تحت بند ٣ ــ جدول التسويق المعتاد :

تحت العمود المعنون فترة الاستيراد (السنة المالية الأمريكية) تحذف " ١٩٨١ " واستبدالها " ١٩٨٢ " .

(٣) تحت بند ٤ ــ قيود التصدير :

تحذف من الفقرة الفرعية (أ) بعد عبارة "السنة المالية الأمريكية" كلمة "١٩٨١" واستبدالها " ١٩٨٢ " .

(٤) تحت بند ٥ ــ إجراءات المساعدة الذاتية :

تحذف إجراءات المساعدة الذاتية كلها، ويحل محلها الفقرة التالية :

(أ) توافق حكومة الدولة المستوردة على القيام بإجراءات المساعدة الذاتية لتحسين الإنتاج ، التخزين ، توزيع المنتجات الزراعية وتطبق إجراءات المساعدة الذاتية الآتى بيانها والتى سوف تسهم بطريقة مباشرة فى تقدم التنمية فى المناطق الريفية الفقيرة ، وبما يمكن الفقراء من المشاركة الفعلية فى زيادة الإنتاج الزراعى من خلال المزارع الصغيرة .

(ب) تتعهد الحكومة المصرية بتوفير موارد مالية وفنية وإدارية كافية لتنفيذ الأنشطة الرئيسية التالية :

١ ـ السياسة الزراعية والتخطيط :

(ا) مراجعة سياسات الأسعار للمدخلات الزراعية وتكون تلك المراجعة أساسا لتطبيق نظام معقول لتوزيع واستخدام المدخلات .

(ب) استمرار مراجعة الدعم على أسعار المستهلك لمواد الغذاء ، وتكون هـذه المراجعة أساسا لتطبيق سياسة دعم تقوم أساسا على حماية أصحاب الدخول المنخفضة .

(ج) زيادة الحوافز للإنتاج المحلى للغلة الغذائية .

تقوم حكومة مصر بترشيد أسعار المدخلات وأسعار المستهلك ، اتجاها نحو تحديد أسعار توفير حوافز مناسبة للمنتجين .

وهذا الإجراء يشمل استمرار شراء الحكومة للقمح من المزارعين وسوف تقوم حكومة مصر بإجراء تحليل خلال السنة المالية ١٩٨٢ لتقدير الاحتياج لبدء برنامج مناسب للقمح .

وسوف يتم وضع أسعار الشراء تمشيا مع هدف تخفيض الفرق بين أسعار القمح المحلية والعالمية .

وعند تقدير الاحتياجات ، فإن الحكومة المصرية تمنح أولوية الشراء للغلال المنتجة محليا وسوف يتم توزيع استيراد الغذاء بحيث يقلل إلى أدنى قدر عقبات الإنتاج المحلى .

٢ ـ البحوث والتوسعات الزراعية :

دراسة مراكز وإدارة البحوث الزراعية حيث إنها ترتبط بزيادة الإنتاج من خلال عملية التوسع ولتقوية جهود الأبحاث الزراعية المصرية كما هو مذكور فى مذكرة التفاهم الموقعة فى نوفمبر ١٩٧٩ ، سوف تقوم المراجعة بـ :

(ا) تحديد العوائق التى تواجه إيجاد إدارة فعالة لنظام أبحاث الزراعة ، التوسع والنشر .

(ب) تطوير الإجراءات التى توفر الخدمات الضرورية ، وتخلق الحوافز ، وتوضح نتائج الأبحاث بكفاءة أمام المزارعين الأفراد .

(جـ) تحديد التكنولوجيا الجديدة النافعة لمصر والمتوفرة عالميا حتى يمكن للمزارعين المصريين استخدامها .

(د) تقييم نتائج مشاريع أبحاث الزراعة المصرية السابقة، ونشر تلك التى تساعد على زيادة إنتاجية المزارع الصغيرة .

(هـ) إيجاد الأولويات لتمويل نشاطات مشاريع الأبحاث المطبقة .

٣ ــ حفظ المياه وإدارة المزارع :

تقييم الاحتمالات الهيكلية والتأسيسية لحفظ المياه وإدارة المزارع ، على سبيل المثال تحديد سعر المياه بحيث يكون للماء قيمة مدخلية .

٤ ــ استثمار الأرض والتشغيل والصيانة :

استكمال تقدير مستويات الاستثمار لقطاع الزراعة مع التركيز الخاص على تحقيق مستويات استثمار لتحسين الأراضى الزراعية المزروعة حاليا ، شاملا للأراضى المستصلحة سابقا إلى جانب مشاريع لتطوير استصلاح أراض جديدة .

٥ ــ تتخذ الحكومة المصرية الخطوات الآتية للسماح للمستوردين فى القطاع الخاص باستيراد ٤٠٠,٠٠٠ طن من السماد :

(أ) توفير النقد الأجنبى لهم بسعر الصرف الرسمى .

(ب) تخصيص العملة المحلية التى تسمح ببيع السماد بسعر مدعم يصل إلى ١٥٠ ٪ .

٦ ــ استكمال المباحثات لتحسين المناخ لتشجيع القطاع الخاص الأمريكى على الاستثمار فى قطاع التصنيع الزراعى .

(ب) ملحق ب :

تحت بند (٦) فقرة (١) رقم (٢) تعدل كلمة "ثالث" إلى رابع .

تحت بند (٦) فقرة (١) رقم(٣)، تحذف عبارة السنة الثالثة تنتهى فى ١فبراير١٩٨٢ "وتستبدل" السنة الرابعة تنتهى فى فبراير ١٩٨٣

كل البنود والشروط الأخرى الواردة فى اتفاقية الباب الثالث الموقعة فى ٢٠ مارس ١٩٧٩ والمعدلة فى ٣٠ يونيه ١٩٨٠ و ٢٨ يونيه ١٩٨١ تبقى كما هى .

"وأقترح اعتبار هذه المذكرة وردكم بالموافقة عليها بمثابة اتفاقية بين حكومتينا تكون سارية المفعول اعتبارا من تاريخ مذكرتكم بالرد" .

وتفضلوا ياأصحاب السعادة بقبول وافر الاحترام ،

سفير الولايات المتحدة الأمريكية

الفريد آثرتون

صاحب السعادة

محمد عبدالفتاح إبراهيم

نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية لجمهورية مصر العربية .

صاحب السعادة

أحمد أحمد نوح

وزير الدولة للتموين

صاحب السعادة

د . يوسف والى

وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى

القاهرة فى ٢٤ مايو ١٩٨٢

صاحب السعادة الفريد آثرتون
سفير الولايات المتحدة الأمريكية

صاحب السعادة

أتشرف بالإفادة بأننا تسلمنا مذكرتكم المؤرخة ٢٤ مايو ١٩٨٢ والتى جاء فيها مايلى :

أصحاب السعادة أتشرف بأن أشير إلى اتفاقية الباب الثالث من القانون ٤٨٠ بشأن الغذاء من أجل التنمية والموقعة بين حكومتينا فى ٢٠ مارس ١٩٧٩ والمعدلة، وأقترح إدخال تعديلات أخرى على الاتفاقية ،وذلك على الوجه التالى :

(أ) الجزء الثانى — أحكام خاصة :

(١) بند ١ — قائمة السلع :

يضاف الآتى تحت الأعمدة المناسبة "قمح — ١٩٨٢ — ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠" و"١٥,٠٠٠" وفى السطر التالى تحت عنوان "الجملة" تحذف "٢٨٥,٠٠٠,٠٠٠ — ٤٥,٠٠٠" واستبدالها "٣٨٥,٠٠٠,٠٠٠ — ٦٠,٠٠٠" .

(٢) تحت بند ٣ — جدول التسويق المعتاد :

تحت العمود المعنون فترة الاستيراد (السنة المالية الأمريكية) تحذف "١٩٨١" واستبدالها "١٩٨٢" .

(٣) تحت بند ٤ — قيود التصدير :

تحذف من الفقرة الفرعية (أ) بعد عبارة "السنة المالية الأمريكية" كلمة "١٩٨١" واستبدالها "١٩٨٢" .

(٤) تحت بند ٥ — إجراءات المساعدة الذاتية :

تحذف إجراءات المساعدة الذاتية كلها ، ويحل محلها الفقرة التالية :

(أ) توافق حكومة الدولة المستوردة على القيام بإجراءات المساعدة الذاتية لتحسين الإنتاج والتخزين ، وتوزيع المنتجات الزراعية . وتطبق إجراءات المساعدة الذاتية

الآتى بيانها والتى سوف تسهم بطريقة مباشرة فى تقدم التنمية فى المناطق الريفية الفقيرة وبما يمكن الفقراء من المشاركة الفعلية فى زيادة الإنتاج الزراعى من خلال المزارع الصغيرة .

(ب) تتعهد الحكومة المصرية بتوفير موارد مالية وفنية وإدارية كافية لتنفيذ الأنشطة الرئيسية التالية :

١ ــ السياسة الزراعية والتخطيط :

(أ) مراجعة سياسات الأسعار للمدخلات الزراعية ، وتكون تلك المراجعة أساسا لتطبيق نظام معقول لتوزيع واستخدام المدخلات

(ب) استمرار مراجعة الدعم على أسعار المستهلك لمواد الغذاء ، وتكون هذه المراجعة أساسا لتطبيق سياسة دعم تقوم أساسا على حماية أصحاب الدخول المنخفضة .

(ج) زيادة الحوافز للإنتاج المحلى للغلة الغذائية .

تقوم حكومة مصر بترشيد أسعار المدخلات وأسعار المستهلك ، اتجاها نحو تحديد أسعار توفير حوافز مناسبة للمنتجين .

وهذا الإجراء يشمل استمرار شراء الحكومة للقمح من المزارعين ، وسوف تقوم حكومة مصر بإجراء تحليل خلال السنة المالية ١٩٨٢ لتقدير الاحتياج لبدء برنامج مناسب للقمح .

وسوف يتم وضع أسعار الشراء تمشيا مع هدف تخفيض الفرق بين أسعار القمح المحلية والعالمية

وعند تقدير الاحتياجات ، فإن الحكومة المصرية تمنح أولوية الشراء للغلال المنتجة محليا ، وسوف يتم توزيع استيراد الغذاء بحيث يقلل إلى أدنى قدر عقبات الإنتاج المحلى .

٢ ـ البحوث والتوسعات الزراعية :

دراسة مراكز وإدارة البحوث الزراعية حيث إنها ترتبط بزيادة الإنتاج من خلال عملية التوسع ولتقوية جهود الأبحاث الزراعية المصرية ، كما هو مذكور فى مذكرة التفاهم الموقعة فى نوفمبر ١٩٧٩ ، سوف تقوم المراجعة بـ :

(ا) تحديد العوائق التى تواجه إيجاد إدارة فعالة لنظام أبحاث الزراعة ، التوسيع والنشر .

(ب) تطوير الإجراءات التى توفر الخدمات الضرورية ، وتخلق الحوافز ، وتوضح نتائج الأبحاث بكفاءة أمام المزارعين الأفراد .

(ج) تحديد التكنولوجيا الجديدة النافعة لمصر والمتوفرة عالميا حتى يمكن للمزارعين المصريين استخدامها .

(د) تقييم نتائج مشاريع أبحاث الزراعة المصرية السابقة ونشر تلك التى تساعد على زيادة إنتاجية المزارع الصغيرة .

(هـ) إيجاد الأولويات لتمويل نشاطات مشاريع الأبحاث المطبقة .

٣ ـ حفظ المياه وإدارة المزارع :

تقييم الاحتمالات الهيكلية والتأسيسية لحفظ المياه وإدارة المزارع ، على سبيل المثال تحديد سعر المياه بحيث يكون للماء قيمة مدخلة .

٤ ـ استثمار الأرض والتشغيل والصيانة :

استكمال تقدير مستويات الاستثمار لقطاع الزراعة مع التركيز الخاص على تحقيق مستويات استثمار لتحسين الأراضى الزراعية المزروعة حاليا ، شاملا للأراضى المستصلحة سابقا إلى جانب مشاريع لتطوير استصلاح أراض جديدة .

٥ ـ تتخذ حكومة مصر الخطوات الآتية للسماح للمستوردين فى القطاع الخاص باستيراد ٤٠٠,٠٠٠ متر طن من السماد :

(ا) توفير النقد الأجنبى لهم بسعر الصرف الرسمى .

(ب) تخصيص العملة المحلية التى تسمح ببيع السماد بسعر مدعم يصل إلى ٥٠ ٪ .

٦ ـ استكمال المباحثات لتحسين المناخ لتشجيع القطاع الخاص الأمريكى على الاستثمار فى قطاع التصنيع الزراعى .

(ب) ملحق ب :

تحت بند (٦) فقرة (ا) رقم ٢ ؛ تعديل كلمة " ثالث " إلى رابع .

تحت بند (٦) فقرة (ا) رقم ٣ ؛ تحذف عبارة " السنة الثالثة تنتهى فى ١ فبراير ١٩٨٢ " وتستبدل " السنة الرابعة تنتهى فى ١ فبراير ١٩٨٣ " .

كل البنود والشروط الأخرى الواردة فى اتفاقية الباب الثالث الموقعة فى ٢٠ مارس ١٩٧٩ والمعدلة فى ٣٠ يونيه ١٩٨٠ و ٢٨ يونيه ١٩٨١ تبقى كما هى .

وأقترح اعتبار هذه المذكرة وردكم بالموافقة عليها بمثابة اتفاقية بين حكومتينا تكون سارية المفعول اعتبارا من تاريخ مذكرتكم بالرد .

وأتشرف بإفادة سيادتكم بأن بنود المذكرة عاليه مقبولة لدى حكومة جمهورية مصر العربية وأن حكومة جمهورية مصر العربية تعتبر مذكرة سيادتكم والرد الحالى بمثابة اتفاقية بين حكومتينا فى هذا الشأن وتكون سارية المفعول من تاريخ هذا الرد .

وتفضل يا صاحب السعادة بقبول عظيم احترامى ،

محمد عبد الفتاح إبراهيم

نائب رئيس الوزراء

للشئون الاقتصادية والمالية

وإشهادا على ذلك

أحمد أحمد نوح

وزير الدولة للتموين

د . يوسف والى

وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٥٠١ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٢ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة بتاريخ ٢٤/٥/١٩٨٢ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تعديل الاتفاقية المؤرخة ٢٠/٣/١٩٧٩ بما يسمح بتخصيص مبلغ قدره ١٥ مليون دولار ، وفقا لأحكام الباب الثالث من القانون الأمريكى ٤٨٠ الخاص بفائض الحاصلات الزراعية ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٢ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة الموقعة بتاريخ ٢٤/٥/١٩٨٢ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تعديل الاتفاقية المؤرخة ٢٠/٣/١٩٧٩ بما يسمح بتخصيص مبلغ قدره ١٥ مليون دولار ، وفقا لأحكام الباب الثالث من القانون الأمريكى ٤٨٠ الخاص بفائض الحاصلات الزراعية .

ويعمل به اعتبارا من ٢٤/٥/١٩٨٢ .

كمال حسن على